

## دراسة نقدية لمفهوم التنمية

طلال محمود محمد ضاحي

أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإدارية،

جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ٢٠/١٠/١٤١١هـ، وقبل للنشر في ٢٣/٤/١٤١٢هـ)

ملخص البحث . تنطلق أدبيات التنمية في دراستها لظاهرة التخلف من فلسفة غربية تصطبغ في الغالب بنزعة عرقية، مفادها أن مشكلة التخلف التي يعاني منها ما يسمى «بدول العالم الثالث» إنما ترجع في المقام الأول إلى التركيبة الثقافية والاجتماعية السائدة في هذه المجتمعات، وبالتالي فههدف التنمية ووسيلة نجاحها إنما يكمن في القضاء على هذه التركيبة، وبالتالي استبدالها بتلك التراكيب السائدة في دول ما يسمى «بالعالم الأول» مما أدخل تشابكاً واضحاً بين مفاهيم كل من التحديث والتغريب، ليشكلا في النهاية الطريقة الوحيدة للتنمية .

إن هدف هذه الدراسة الرئيس هو نقد لوجهة النظر سابقة الذكر . وللوصول إلى هذا الهدف، فإن الدراسة ستحاول بناء الأصول النظرية التي نستطيع من خلالها تحديد مفهوم التنمية تحديداً موضوعياً، لتقدم في النهاية بعضاً من الحلول المنهجية التي تعتقد بأنها قد تساعد في إعادة صياغة مفاهيم التنمية لتواكب النظرة العلمية الموضوعية لهذا الحقل من حقول المعرفة الإنسانية .

### مقدمة

نستطيع القول بأن ظهور حقل التنمية وتطوره كان بمثابة ردة فعل للتغيرات الجذرية التي حدثت في المجتمع الدولي عقب الحرب العالمية الثانية . فقبل هذا التاريخ، كانت

الدراسات السياسية تركز على دراسة وتحليل مفاهيم مجردة، كانت تعتبر بمثابة بؤرة التركيز في هذا العلم كمفاهيم الديمقراطية، والدستورية، والاشتراكية، والشيوعية، والرأسمالية، والعالمية وغيرها. إلا أنه منذ بداية الستينيات برزت مفاهيم التنمية والتحضر كأدبيات تكاد تكون غالبية في علم السياسة بشكل ملحوظ. أما سبب هذا التحول فيعزوه هانتنغتون Huntington إلى: «الزيادة الملاحظة في عدد الوحدات السياسية التي تدعي دولاً» [١؛ ص ٢٨٥]. فلقد كان من أهم نتائج الحرب العالمية الثانية هو ضعف القوى الاستعمارية التي لم تستطع مقاومة حركات التحرر، وبالتالي نيل الكثير من دول العالم استقلالها. مما أدى إلى ارتفاع عدد الدول في العالم من ٤٠ دولة في عام ١٩١٤م، ليصل إلى ٦٥ دولة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم إلى ١٦٥ دولة في أوائل الثمانينيات.

ومع زيادة عدد الدول الجديدة، لم يعد بالإمكان تجاهل الاختلافات التي ظهرت بين دول ما يسمى بالعالم الأول والدول التي استقلت حديثاً. فعلى الرغم من أن هذه الدول المستقلة حديثاً كانت وحدات سياسية مستقلة من الناحية القانونية، أي أنهم أعضاء في الأمم المتحدة ويشارك قادتها في صنع السياسات الدولية إلا أنها من الناحية العملية كانت دولاً مختلفة عن دول العالم الأول. ومن هنا ظهر مصطلح العالم الثالث الذي يعتبر - حسب رأي بعض الباحثين - انعكاساً للتطور الذي لحق بالنظام العالمي إبان تلك الفترة وما تلاها، والمتمثلة في ظهور هذه الدول التي حاولت أن تلعب دوراً في صنع أحداث ذلك النظام الجديد [٢؛ ص ١-٦ و ٣؛ ص ١٣-٢٢].

إن درجة التمايز الواضحة التي تفرق هذه الدول عن دول أوروبا الأخرى قد لفتت انتباه الباحثين لضرورة التفريق بين وحدات العالم المختلفة، وهنا ظهرت ثلاثة اتجاهات لتقسيم العالم [٤؛ ص ٢٤].

الاتجاه الأول أخذ في الاعتبار طبيعة النظامين الاقتصادي والسياسي كميّار للتفريق. ومن هنا ظهر مصطلح «العالم الثالث» ليفرق بين ما سمي بدول «العالم الحر» ذات النظام السياسي الديمقراطي والنظام الاقتصادي الرأسمالي، والتي تشمل الولايات المتحدة

الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرج والدول الاسكندنافية. ودول «العالم الاشتراكي» بنظامه السياسي ذا الحزب الواحد المسيطر، وبالنظام الاقتصادي المعتمد على التخطيط المركزي من خلال امتلاك الدولة لعناصر الإنتاج مثل الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية. لتبقى في النهاية دول العالم الثالث التي تشمل الدول الأفريقية، ودول أمريكا اللاتينية، ودول آسيا [٥؛ ص ٧].

على أن هذا الاتجاه قد جويه بجملة من الانتقادات، أهمها أن هناك دولاً تتبنى أنظمة اقتصادية رأسمالية، كما هو الحال في الهند وبعض دول الشرق الأوسط، كما أن هناك دولاً أخرى تتبنى النمط الاشتراكي ككوبا والصين، ومع ذلك فهي تدخل ضمن الدول المشكلة للعالم الثالث. إضافة إلى ذلك فإن من أهم الملاحظات على التقسيم سابق الذكر هو إغفاله لوضع اليابان الذي يكاد يكون متميزاً. فهي تنتمي باقتصادها الرأسمالي المتقدم إلى النظام الرأسمالي السائد في دول العالم الأول، إلا أن موقعها الجغرافي في القارة الآسيوية يفرض عليها الاحتفاظ بهوية آسيوية تربطها بدول العالم الثالث. أما بالنسبة للدول الأخرى كالصين ويوغسلافيا على سبيل المثال - لا الحصر - فقد أصبحتا مرتبطين بدول العالم الثالث، وذلك من أجل تأكيد استقلالهما السياسي والأيدولوجي عن الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشيوعية الأخرى.

الاتجاه الثاني يفرق بين دول العالم «المتقدمة» وتلك «المتخلفة» من خلال استخدامه لمعايير، البعض منها كمي والآخر معياري. فلقد استخدم معيار «ارتفاع متوسط الدخل الفردي» - على سبيل المثال - في البداية كمؤشر كمي على تقدم الدولة، إلا أن ارتفاع متوسط دخل الفرد في بعض الدول الداخلة ضمن تصنيف «الدول المتأخرة» قد أثار إشكالية واضحة تجاه هذا التقسيم. أضف إلى ذلك فإن استخدام مؤيدي هذا الاتجاه لبعض من المعايير المعيارية كأنماط السلوك، قد أسبغ على هذا الاتجاه طابعاً عنصرياً هدد حياديته العلمية وهذا ما سوف نتحدث عنه لاحقاً بشيء من التفصيل.

أما الاتجاه الأخير فهو يأخذ البعد الجغرافي كمعيار للتفريق. فهناك الدول الواقعة في منطقة شمال البحر الأبيض المتقدمة صناعياً، وهو ما اصطلح على تسميتها «بدول الشمال»

وتلك الواقعة في جنوبه، والتي يطلق عليها عادة «دول الجنوب». وعلى الرغم من أن ظاهر هذين المصطلحين يتفقان ظاهرياً مع تجربة التطور التاريخي التي مرت بهذا هذه الدول، إلا أن الجذور التاريخية لمنطلق هذا التقسيم، والذي بني أساساً على نظرية «الحتم الجغرافي» Geographic Determinism يطبع هذا التقسيم بطابع عنصري شأنه في ذلك شأن بقية الاتجاهات، إضافة إلى ذلك فإن الكم الهائل من التناقضات بين الدول الداخلة ضمن كل مجموعة يجعل هذين المصطلحين غامضين وغير دقيقين [٦].

نستطيع القول إذاً، أن الاختلاف الذي ظهر بين دول العالم الأول ودول العالم الثالث، سواء أكان هذا الاختلاف ثقافياً، أم اجتماعياً، أم سياسياً لم يفهم على أساس أنه اختلاف فرضته ظروف تاريخية أو اجتماعية أو حضارية بقدر ما فهم على أساس أنه تخلف. ومن هنا نمت أدبيات «التنمية development» والتحديث (modernization) التي حاولت دراسة ظاهرتي التخلف والتنمية.

انطلقت نظريات التنمية في محاولتها لبحث أسباب التخلف في دول ما يسمى بالعالم الثالث، وبالتالي إمكانات التنمية من فرضية أساسية مفادها أن مشكلة التخلف هي مشكلة داخلية في طبيعتها تنبع في المقام الأول من التركيبة الاجتماعية والثقافية لدول العالم الثالث، وبالتالي فإن هدف التنمية هو القضاء على هذه التركيبة، أو لنقل تحديثها بتراكيب مشابهة لتلك التي في دول العالم الأول، وبالذات في النموذج الغربي منه، ومن هنا حدث التقارب المتشابه بين مفهومي التحديث والتغريب (westernization) ليشكلا في النهاية طريقاً للتنمية من منظور يكاد يكون غربياً صرفاً.

إن هذا البحث هو رؤية نقدية لنظريات التنمية سنحاول من خلاله تلمس أوجه الخلل في هذه النظريات، وبالذات فيما يتعلق بدول العالم الثالث في محاولة لتأصيل هذا المفهوم. وبالتالي فالهدف من هذا البحث هو بناء الأصول التي يمكن من خلالها تحديد مفهوم التنمية تحديداً علمياً، ثم الانطلاق من ذلك لإيضاح أوجه الخلل في هذه النظريات لاحقاً.

ولتحقيق هذا الهدف فإننا سنحاول في البداية دراسة مشكلة الوصول إلى تعريف للتنمية، والناجمة عن التداخل الواضح بين المفاهيم الأساسية لهذا الحقل والدراسات التي تناولتها. ثم ننتقل إلى تناول الانتقادات الأساسية لحقل التنمية سواء أكانت انتقادات على المفهوم أم على المنهج المتبع، ثم نقدم في خاتمة هذه الدراسة بعضاً من الحلول المنهجية التي نعتقد أنها ضرورية لعملية إعادة صياغة هذه النظريات.

### رؤية نقدية لتعاريف التنمية

من المقولات الشائعة للفيلسوف الفرنسي فولتير قوله: «إذا أردت أن تتحدث معي، فعليك تحديد مصطلحاتك». إن قيمة هذه العبارة تبدو مهمة جداً لا سيما حينما نكون بصدد الحديث عن موضوع اختلفت فيه الآراء وتباينت إلى درجة كبيرة. فمفهوم التنمية يبدو من الوهلة الأولى وكأنه مفهوم واضح الدلالة أكاديمياً، وذلك بسبب انتشاره الواسع وكثرة ترده وبالذات في أدبيات علم السياسة، إلا أن الحقيقة تقول إنه من أكثر المفاهيم تعقيداً، وبالتالي فإن محاولة الوصول إلى تعريف مانع وشامل لمفهوم التنمية يعد في منتهى الصعوبة، وذلك راجع في الدرجة الأولى لعدم اتفاق الباحثين أصلاً على تعريف لهذا المفهوم. وللتخلص من هذا الإشكال فلا مناص من اللجوء إلى الطريقة الأكاديمية المتبعة لتعريف الحقول الأكاديمية كمحاولة نحاول من خلالها تقديم تعريف للتنمية يكون منطلقاً لهذه الدراسة.

إن محاولة تعريف حقل ما من حقول المعرفة عادة ما تتم، إما من خلال دراسة المفاهيم الأساسية للحقل، والتي تميزه عما سواه، والتي غالباً ما تكون مفاهيم تكاد تكون شبه متكررة في أدبياته، أو عن طريق استعراض الدراسات المتخصصة للحقل، والتي تبرز التراكم المعرفي لهذا الحقل، وبالتالي تكون نواة لنظرية، أو نظريات متخصصة في هذا المجال [٧؛ ص ٤].

على أن الملاحظ في حقل التنمية أن هناك تداخلاً واضحاً وتلازماً مهمّاً بين المفاهيم والدراسات المتخصصة في حقل التنمية. ومن خلال هذا التلازم نستطيع القول بأن معظم

الدراسات التي تناولت مفهوم التنمية قد ركزت على ثلاثة مفاهيم أساسية هي : أولاً مفاهيم التغيير والتنمية والنمو كمفاهيم أساسية في الحقل ، ثم الدور الذي تلعبه السياسات في العملية التنموية ، وأخيراً ، درجة تفاعل هذه السياسات مع الأبعاد الأخرى للمجتمع وللسلوك الإنساني في عملية التنمية والتغيير [٧؛ ص ص ٤-٥] وفيما يلي سنتناول بالشرح كل الأبعاد الثلاثة السالفة .

### أولاً : في مفاهيم التغيير والنمو والتنمية

من الممكن إرجاع أصول الأدبيات التي تناولت مفهوم التغيير إلى أفكار بعض من الفلاسفة الغربيين كجان جاك روسو عن العقد الاجتماعي و آدم سميث في كتاباته عن ثروة الأمم . إن هذه الأفكار قد أثرت بلا شك في تصوير عملية التغيير ، وبالتالي الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث ، وهو ما أطلق عليه آنذاك مصطلح التحديث والذي قصد به الانتقال من حالة «المجتمع الذي فقدناه إلى مجتمع التكنولوجيا الحديثة» . وبالتالي فإن النظرة الغالبة على هذا الاتجاه كانت تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي تصاحب عملية التغيير كالتكنولوجيا والاختلافات القيمة والفردية ، وترى فيها القوى الحقيقية الدافعة لعملية التغيير [٨؛ ص ١٦٩] . إلا أن أهم ما يؤخذ على هذه النظرة هو افتراضها بأن عملية التغيير هي إلى الأحسن وهذا ليس بالضرورة على كل حال . إذاً فمفهوم التغيير يعني ببساطة تبديل الحالة الراهنة أو الظروف الاجتماعية القائمة بأخرى .

من هذا المنطلق نستطيع القول بأن التغيير الاجتماعي يعني تغيير التركيبة الاجتماعية الراهنة أو الظروف القائمة ، أو هو التغيير الملاحظ في أنماط السلوك والتصرفات سواء أكان هذا التغيير جيداً أم غير ذلك ، في حين أن التغيير الاقتصادي هو تغيير وسائل الإنتاج في المجتمع وما قد يستتبعه من تغيرات في وسائل التوزيع أو تقسيم العمل وغيرها ، أما التغيير السياسي فهو يعني التغيير الملاحظ في العلاقات السياسية القائمة كالإجراءات ، والوضع المؤسسي ، ودور الأحزاب وجماعات المصالح . . الخ . لذلك فمن الصعوبة إطلاق لفظ جيد أو سيء عليه ، لأنه ببساطة هو الاختلاف الملاحظ بين الظروف الماضية والحالية [٧؛ ص ٥] ، والذي يعني في التحليل النهائي عملية غير منظمة وتعوزها الاستمرارية .

أما مصطلح النمو فهو يستخدم في أدبيات التنمية، وهو يحمل في طياته ميلاً واضحاً لمفهوم التنمية من منظور اقتصادي. فهو لا يعدو إلا أن يكون مؤشراً كمياً يعني في الغالب قدرة النظام الاقتصادي على تحقيق إنجازات تنموية ذات طابع كمي. ونستطيع القول بأن الأدبيات التي تناولها الموضوع يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين.

فهناك النظرة التي تربط بين النمو الاقتصادي بصورة عامة وبين المراحل التنموية التي تمر بها المجتمعات، ولعل نظرية النمو الاقتصادي الذي نادى بها روستو في كتابه «مراحل النمو الاقتصادي» والذي يرى فيه أن النمو الاقتصادي هو المتغير الأصيل المحدد لعملية الانتقال من مرحلة لأخرى من المراحل الخمس، والتي يرى أن على دول العالم الثالث المرور بها لكي تلحق بركب الدول المتقدمة [٩] هي المثال الأهم في هذا الصدد.

عموماً لقد جوهت نظرية روستو هذه بمجموعة من الانتقادات الجوهرية، أهمها أن هذه النظرية برمتها تحمل في طياتها بعداً أيديولوجياً من منظور أنها كانت ردّاً على النظرية الماركسية ذات المراحل الخمس، إضافة إلى سردها للمراحل وكأن المسألة لا تعدو إلا أن تكون مراحل حتمية التعاقب، وهو أمر ينافي الدقة والموضوعية. يضاف إلى ذلك أن هذه النظرية قد انطلقت في فرضياتها من خلال تجربة العالم الغربي، وبالذات التجريبتان الفرنسية والبريطانية مما يجعل نظرتها للتنمية لا تتعد كثيراً عن مفهوم التغريب [١٠؛ ص ٢٩].

أما النظرة الأخرى، والتي هي في الغالب أكثر شيوعاً فهي نظرية الأثر الإيجابي الذي نادى بها مجموعة من علماء الاقتصاد الغربيين، وهي التي ترى أن التنمية الحقيقية لدول العالم الثالث ترتبط في الأساس بنمو القطاعين، القطاعي (sectoral) والإقليمي (regional) واللذان لا بد وأن تنتشر آثارهما (spell-over) لتشمل بقية القطاعات الأخرى مما سيؤثر بما لا يدع مجالاً للشك على عملية التنمية برمتها وتجعلها عملية ممكنة الحدوث.

إن الأخذ بالاعتبار الظروف التي تعيشها معظم دول ما يسمى بالعالم الثالث والمتمثلة في ندرة الموارد الأولية وانخفاض مستوى التكنولوجيا، إضافة إلى حداثة المؤسسات السياسية، وعدم كفاية الأبنية والهياكل الرئيسية، فإن عملية نمو قطاعي القطاعي والإقليمي اللذين تشير إليهما هذه النظرية يجعل من عملية التنمية عملية صعبة، إن لم تكن مستحيلة مما يستتبعها بالضرورة بقاء الفجوة التي تفصل بين الدول النامية والمتقدمة [٤؛ ص ٤٦-٤٧].

أما مفهوم التنمية فهو فرع sub-concept لمفهوم التغيير، والذي يحدد التغيير في اتجاه أهداف محددة. فهي تعني التقدم من مستوى معين إلى مستوى آخر. فالتنمية الاقتصادية على سبيل المثال عرفت بصورة عامة على أنها التحول من مستويات منخفضة من الإنتاجية إلى مستوى أعلى. فالدول التي تتحرك باتجاه مستويات إنتاجية محددة هي «نامية». إن هذا المنطق ينطبق على كل أشكال التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها. ونظراً لأنه يغلب على الأدبيات التي تعالج ظاهرة التنمية الجمع بين مفهومي «التنمية» و«التحديث» فإننا سنستخدم كلا المفهومين معاً للإشارة إلى مفهوم التنمية.

ففي كتاب له بعنوان التحديث يحدد واينر Weiner [٥] ثلاث خصائص مميزة لهذا المفهوم يمكن إجمالها بالتالي:

١ - إنه ظاهرة غربية ترجع بدايته للقرنين السادس والسابع عشر الميلاديين، والتي اقترنت بمجموعة من التطورات الرئيسة التي من أهمها: الاتجاه العقلاني المتمثل في النزعة الإنسانية التي سيطرت على العلوم الإنسانية، وبالذات في فروع الأدب والفلسفة وعلم الأديان، والأسلوب المرتكز على تطويع النظريات للاستخدامات العملية، والأسس الحديثة، للتنظيم المرتكز على الإدارة الرشيدة، والملاحظة الواقعية للظواهر سواء أكانت سياسية، أم اجتماعية، وأخيراً، النموذج الإنتاجي الجديد المعتمد على التنظيم والأسلوب العلمي.

٢ - إن التطور التاريخي لعملية التحديث التي قامت على ركيزتين أساسيتين هما الاستعمار الغربي منذ بداية القرنين السادس والسابع عشر الميلاديين، وما نتج عنه من غزو



مباشر للأفكار الغربية لبعض الدول المستعمرة، ثم استجابات الثقافات المحلية في العالم غير الغربي للتحدي الذي جوبهت به، بعد أن قطع الغرب مجالاً كبيراً في طريق التحديث. هذه الظاهرة يمكن أن نطلق عليها ظاهرة التغريب، والتي بدأت بروسيا وتركيا، ثم مصر خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، ثم الصين في عام ١٨٤٠م، واليابان منذ حوالي عام ١٨٦٠م.

٣ - اختلاف ظاهرة التحديث من مجتمع لآخر، والذي يعزي في المقام الأول إلى مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وحتى تكون الصورة العامة أكثر وضوحاً فلا بأس من إلقاء نظرة قصيرة على مراحل تطور الدراسات التنموية. لقد مرت دراسات مفاهيم التنمية أكاديمياً بثلاث مراحل رئيسة اختلفت في مناهجها وتقاربت في منطلقاتها الفكرية، مما يدفعنا إلى إلقاء نظرة سريعة على هذه المراحل المختلفة مستشهدين ببعض الإنتاج العلمي المصاحب لكل فترة من هذه الفترات:

### المرحلة الأولى

كانت يغلب عليها الطابع الوصفي، حيث اهتمت فقط بعملية رصد الفروق بين ما يسمى بدول العالم الأول ودول العالم الثالث سياسياً واقتصادياً وثقافياً، أو ما سمي بالاختلافات بين المجتمعات التقليدية والحديثة. ولعل دراسة بارسون وشيلز تعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المجال.

ففي دراسة بعنوان «نحو نظرية عامة للسلوك» (toward a general theory of action) حاول كل من بارسون وشيلز (parson and shils) وصف ومقارنة المجتمعات الإنسانية، وبالتالي التفريق بين ما هو تقليدي منها وما هو حديث في محاولة منها لبناء نظرية تفسر من خلالها النقلة الثقافية للمجتمعات من التخلف إلى التقدم، وذلك باستخدام خمسة متغيرات أساسية هي: (١) الوجدانية (affectivity) والتي تعني ببساطة النظر للآخرين من خلال المنظور العاطفي المتأثر بالقيم الشخصية. (٢) الخصوصية (particularism) من خلال معاملة الفرد الخاصة جداً لأشخاص معينين، وبالذات أولئك الذين يمتون له بصلة أو قرابة. (٣) القرابة أو النسب (ascription) التي تمثل المعيار الغالب المستخدم للتعامل مع

الأشخاص دونها الأخذ في الاعتبار مؤهلات الشخص الحقيقية . ٤) التوجيه الذاتي (self-orientation) والتي تعني إعطاء الأهمية القصوى ليس لحاجات الجماعة ككل، وإنما لاحتياجات الشخص الخاصة جداً والآنية . ٥) الانتشارية (diffuseness) والتي قصد بها أن العلاقات بين الجماعة لا تنظم من خلال واجبات قانونية محددة بوضوح، وإنما من خلال العادات والتقاليد وأنماط السلوك المتبعة بغض النظر عن قانونيتها. وبالتالي فإن الشخص التقليدي طبقاً لنظرية بارسون وشيلز هو ذلك الذي يتمتع بمستوى عال في كل متغير من المتغيرات الستة السابقة [١١].

وعلى الرغم من أن نظرية بارسون وشيلز قد حاولت إيجاد مثال محدد لتحليل ومقارنة المجتمعات الإنسانية من خلال تلك المتغيرات السابقة الذكر، وهذا في حد ذاته أحد الجوانب الإيجابية في هذه النظرية، إلا أنها في المقابل كانت وصفية أكثر منها تجريبية، إضافة إلى ذلك فإن تلك المفاهيم كانت تتسم بالكثير من الغموض وعدم الدقة، مما يجعل عملية قياسها تجريبياً من خلال تعاريف إجرائية عملاً ليس من السهولة بمكان، إضافة إلى ذلك فلقد فشلت هذه النظرية في تفسير طبيعة التخلف وأسبابه وعوامله، بل لعل الاتجاه الغالب هو اكتفاؤها بالوصف السطحي لبعض ملامح التخلف دون الغوص في أسبابه [١٢؛ ص ٣٦].

### المرحلة الثانية

لدراسة ظاهرة التنمية حاولت تلافي ذلك العجز الواضح في قدرة المدرسة الوصفية في تحليل ظاهرة التنمية، وذلك من خلال العديد من الدراسات التي أخذت منهجاً أميريقياً في محاولة منها للوصول إلى نماذج للتنمية، وذلك من خلال قياس بعض المتغيرات التي افترض لها أن تكون مؤشرات تنموية .

فقد نظرت بعض هذه الدراسات إلى قضية التنمية كقضية اقتصادية بنائية في المقام الأول، يواكبها بطبيعة الحال محاولات للتنمية والتحديث في مجالات التنمية المتعددة كالسياسة، والإدارة والاجتماع . . . وغيرها. وذلك من خلال استخدامها لمتغير «مؤشر الطاقة» للدلالة على تحضر المجتمعات، وذلك لما لها من نتائج على مستوى التقدم الثقافي

وصيغة المجتمعات التنظيمية . فالفرضية التي انطلقت منها معظم هذه الدراسات هي أن العملية التنموية لا تعدو إلا أن تكون «مساراً خطياً للزمن» بمعنى أن حالة التخلف التي تعيشها هذه الدول مردها في المقام الأول عجزها عن اللحاق بركب التصنيع والتقدم ، وبالتالي فإن اقتصادياتها في القرن الحالي مماثلة لاقتصاديات أوروبا الغربية ودول العالم الأول خلال القرنين الثامن والتاسع عشر الميلاديين ، ومن ثم فإنه من الضرورة بمكان اتباع دول العالم الثالث للتجربة الغربية إن أرادت لنفسها لحاقاً بالدول المتقدمة [١٣] ، ص ص ٢٣ - ٦٠ ، ١٤ ؛ ص ص ٧٢ - ٧٥ ، ١٥ ؛ ص ص ٣٤ - ٤٤ و ١٦ ؛ ص ص ٣١٣ - ٣٢٦].

أما البعض الآخر من هذه الدراسات فقد ركز على البعد النفسي للعملية التنموية ، ومن ثم تأثير هذا البعد على أنماط السلوك والتصرفات التي افترض لها أن تكون تنموية كمهارات الانجاز، والتعاطف من الآخرين، والعواطف الجماعية . . وغيرها فعلى سبيل المثال في حين ينطلق ماكليلاند من فرضية أنه كلما تعلم الأبناء الحاجة إلى الإنجاز، أدى ذلك إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بعد أن يصل الأبناء إلى مرحلة النمو، وبالتالي أثر ذلك على العملية التنموية برمتها، نجد أن لرنر يركز على أن الأساس النفسي للتنمية تتمثل في الحساسيات الديناميتية أو ما أسماه التعاطف مع الآخرين Empathy والذي يمكن تنميته عن طريق متغيرات عدة كالتحضر والتعليم والمشاركة في وسائل الاتصالات والمشاركة السياسية، مفترضاً أن المجتمع النامي هو ذلك الذي يتوافر له درجة أقل من هذه الخصائص [١٧ ، ١٨ ؛ ص ص ٣٨٦ - ٣٨٧ ، ١٩ ؛ ص ١١ ، ٢٠ ؛ ص ٢٦١ ، ٢١ ؛ ص ص ٥٤ - ٥٥ و ٢٢]. إن مفاهيم التنمية والتحضر التي تناولتها الدراسات - سابقة الذكر - قد بنيت أساساً على فرضية أن درجة التخلف في دول العالم الثالث تعزى في المقام الأول إلى التركيبة الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات ، وبالتالي فطريق التنمية يكمن في المقام الأول على مقدرة هذه الدول على تبني ومن ثم اتباع أنماط السلوك الغربية التي كانت سبباً في ظهور العالم المتقدم . ولعله من الجدير بالذكر أنه على الرغم من الطابع العلمي الذي حاول الباحثون إضفاؤه على دراساتهم إلا أن نزعة التعصب العرقي ظلت الصفة والطابع الغالب، الذي صبغ تلك الدراسات، إضافة إلى أن تلك الدراسات تفتقر إلى المنظور التاريخي لثقافة الدول التي تناولتها بالدراسة [٢٣ ؛ ص ص ٩٤ - ٩٥].

### المرحلة الثالثة

من مراحل دراسة ظاهرة التنمية، فهي المرحلة الممتدة من أوائل السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر. هذه المرحلة نستطيع وصفها بمرحلة إعادة التقويم. إن أبرز ما يلاحظ على النتاج العلمي لهذه المرحلة هو محاولة نقد، ثم تقويم نظريات التنمية سواء من حيث فرضياتها الأساسية أو من حيث مناهج وطرق بحث الظواهر التنموية. وإن كانت صفة التحير الأيديولوجي، ونقص الفعالية التطبيقية، والمنهجية المستخدمة في الدراسات المقدمة قد تسببت في عدم نجاح نظريات التنمية في بناء نظرية شاملة قادرة على تناول مشكلات دول العالم الثالث، سواء كان ذلك على مستوى التحليل النظري أو من زاوية السياسات الفعلية لهذه الدول [٢٤؛ ص ٣٢].

إلا أن هذا يجب ألا يمنعنا من الاعتراف بحقيقة أن دراسات المرحلة الثالثة قد حاولت أن تقدم منظوراً مختلفاً للتنمية عن تلك التي كانت سائدة فيما قبل، وذلك من خلال فحصها لفرضية أن حالة التخلف التي يعاني منها معظم دول العالم الثالث إنما هي بسبب الطبيعة الثقافية والاجتماعية لهذه الدول، والتي قادت إلى تبني النظرية التي تؤكد أن طريق التنمية يكمن في اتباع وتطبيق المعطيات الاجتماعية والثقافية للدول الغربية المتقدمة. ومن ثم، فقد شهدت هذه الفترة ظهور العديد من الدراسات التي هدفت إلى تجاوز طابعي العمومية والتجريد التي حفلت بها نظريات التنمية والتحديث، ومن ثم اتباع منهج علمي جديد اصطلح على تسميته منهج « تنقيح نظريات التحديث modernization revisionism » والذي يهدف من خلاله إلى محاولة استيعاب الظروف العلمية والعملية للدول النامية، وذلك من خلال محاولة فحص فرضية ما إذا كانت عملية التنمية هي عملية إجبارية لادخل لإرادات الدول بها، أو أنها عملية يتاح بموجبها للأفراد ممثلين بحكوماتهم حرية اختيار نوع التنمية المنشودة وتوقيتها، وبالتالي توجيه العملية التنموية برمتها لتناسب طموح وآمال الدول المعنية، وتتناسب مع معطياتهم الثقافية والحضارية والدينية، ثم أوضاعهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [٢٥، ٢٦؛ ص ٢٧، ٢٨؛ ص ١٧-١٨، ٢٨؛ ص ١٥، ٢٩؛ ص ٢٥-٢٦، ٣٠؛ ص ٧٢، ٣١؛ ص ٢٩ و ٣٢؛ ص ٢٧٥-٢٩١]. والخلاصة، إن أهم ما يميز مفهوم التنمية عن مفهومي التغيير والنمو هو وضوح الهدف التنموي بمعنى

وجود هدف واضح ومحدد للمجتمع أو الدولة أو الأفراد يتوقع الوصول إليه . وبالتالي فإن التخطيط للعملية التنموية يجب أن يبدأ من نقطة واضحة باتجاه هدف محدد، ومن ثم دراسة إمكانية تحقيق هذا الهدف . إن هذا يقودنا بالضرورة إلى الاستنتاج بأن عملية التخطيط السليم للتنمية تعني في التحليل النهائي القدرة على وضع إجابات واضحة ومحددة لمجموعة من الأسئلة المهمة، والتي تأتي في مقدمة أولوياتها الإجابة عن أسئلة من نوع : ما هو هدف التنمية؟، من أين تبدأ؟، أين تنتهي؟، ثم من الذي يقرر؟ .

### مناهج البحث في حقل التنمية

أثرنا فيما سبق عدة تساؤلات حول هدف التنمية ونقطة بدايتها ونهايتها، ثم من يملك القرار السياسي في العملية التنموية، وسنحاول الآن من خلال دراسة مناهج البحث العلمي في مفهوم التنمية النظر في كيفية الإجابة عن تلك التساؤلات . فلقد قدم الباحثون في حقل التنمية خلال المراحل الثلاث سالفه الذكر ثلاثة مناهج للبحث العلمي لدراسة ظاهرة التنمية هي :

١ - المنهج العضوي أو الحتمي (the organic, deterministic approach)

٢ - المنهج الوصفي التجريبي (descriptive, empirical approach)

٣ - المنهج المعياري (normative approach)

ترجع البدايات الأولى للمذهب العضوي أو الحتمي أو التقريري إلى كتابات كل من العالمين الاجتماعيين ماكس فيبر وكارل ماركس، بالإضافة إلى إسهامات بعض علماء نظريات الاجتماع خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين من أمثال هربرت سبنسر وألبرت شيف ورينيه ورمز، إضافة إلى إسهام عالم الاجتماع العربي الإسلامي عبدالرحمن بن خلدون .

تنطلق النظرية العضوية من فرضية مؤداها أن المجتمع الإنساني كوحدة عضوية يشبه إلى حد كبير الكائن العضوي من الناحية البنائية، أو أنه على الأرجح مماثل للهيكل الإنساني

أو الحيواني بها فيه من أجزاء تتميز بالاعتماد المتبادل فيما بينها. وبالتالي فالمجتمع الإنساني الحالي بدأ من المجتمع التقليدي المثالي المبني على العائلة، ثم تطور بوسائل مختلفة حتى وصل إلى المجتمع المدني المتطور الحالي. إن هذا التطور من وجهة نظر كل من ماركس وفير هو تطور حتمي يستتبعه بالضرورة رفض فكرة الإرادة أو الاختيار الحر [٣٣]؛ ص ص ١٢٨ - ١٢٩].

إن هذا التطور الحتمي من وجهة نظر فير هو تطور المجتمع الإنساني الحاضر من صيغة المجتمع القبلي البدائي، الذي كان يحكم بواسطة شيوخ القبائل والعشائر، والذي تطور إلى أن وصل إلى شكل الدولة الحالي المبني على المبادئ العقلانية والقانونية. أما وسائل التغيير فقد كانت الصراع الطبقي الذي حول المجتمعات البدائية إلى مجتمعات إقطاعية، ثم إلى مجتمعات حديثة حيث يأخذ كل فرد بقدر حاجته وعطائه.

إن الوصول إلى شكل الدولة المبني على الأسس الأخلاقية والقانونية يمثل نقطة النهاية المحددة سلفاً للتنمية، والتي من المتعذر اجتنابها. إن هذه الحتمية، إضافة إلى الفشل في تحديد نقطة نهاية ملموسة للعملية التنموية تمثلان نقطتي ضعف مهمتين في النظرية الفيرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الدول الغربية تعمل على أساس المبادئ القانونية العقلانية، فهل هذا يعني أن هذه الدول قد وصلت بالفعل إلى نقطة النهاية تنموياً، وأنه يجب على المرء الانتظار لسنوات قادمة ليرى دول العالم الثالث تلحق بركب هذه الدول، أو أن هناك تطوراً آخر غير التطور المرئي في دول العالم الأول.

أما بالنسبة للنظرية الماركسية فهي تنظر لشكل الدولة الحالي من خلال تطور علاقات الإنتاج، والتي أثرت بدورها على النظام السياسي، والاجتماعي، والفكري للإنسان.

ففي خلال المرحلة البدائية الأولى، والتي كانت فيها ملكية وسائل الإنتاج جماعية، خلت المجتمعات الإنسانية من الطبقات الاجتماعية لتظهر من خلال المرحلة الثانية، والتي شهدت ظهور طبقتي العبيد الملزمين بحرارة الأرض والسادة المالكين لوسائل الإنتاج

وأدواته . أما المرحلة الثالثة فكانت مرحلة الإقطاع ، والتي شكلت النقلة الأساسية لظهور «الرأسمالية الصناعية» من خلال انقسام المجتمعات إلى طبقتي «الإقطاعيين» المالكين لوسائل الإنتاج ، و«الفلاحين» الذين هربوا أخيراً إلى المدن ، ليعملوا في المصانع التي ظهرت هناك وغير الخاضعة لسيطرة الإقطاعيين . لذلك فالمرحلة الرابعة ، والتي تشكل المرحلة الراهنة التي نعيشها ، كانت طور الرأسمالية ، والتي حلت فيها الطبقة البرجوازية التي تملك وسائل الإنتاج الأساسية محل الإقطاع وطبقة البروليتاريا وهي الأحرار الفقراء .

إن التركيبة الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات الرأسمالية - طبقاً للنظرية الماركسية - ستتغير لامحالة . فالظلم الواقع على العمال سينتج عنه ثورة علمية تهزم فيها الطبقة البرجوازية وتوضع من خلالها الأسس العملية اللازمة لسيطرة العمال ، والتي ستتخذ المرحلة الاشتراكية كمرحلة انتقالية للنظام الشيوعي [٣٤؛ ص ص ٢٤٧-٢٥٢] .

إذن فخط النهاية - طبقاً للنظرية الماركسية - هي زوال الدول ، وبالتالي قيام الحكومة الشيوعية . ولكن يبقى سؤال مهم ، ألا وهو كيف يستطيع المرء أن يتوقع متى وكيف ستنتهي الدولة؟ لاسيما وأن هناك الكثير من المؤشرات التي تدل على أن الدولة أصبحت تملك الآن من عناصر القوة والبقاء أكثر من عناصر الزوال والاضمحلال . بالإضافة إلى ذلك ، فإن من جملة الانتقادات التي توجه للنظرية الماركسية هي أنها لا تأخذ في الاعتبار الأثر الذي تلعبه النظم السياسية المختلفة ، وبالتالي فنظرتها لا تعدو إلا أن تكون صيغة أو نظرة اجتماعية (sociological reductionism) تتجاهل الكثير من العوامل الثقافية والنظامية في المجتمعات .

أما فيما يخص إسهام بن خلدون في هذا الصدد فإنه يجدر التنويه بداية إلى أن هناك اختلافاً قد يصل إلى درجة التنافر بين مناهج ونظريات العلوم الاجتماعية ، التي كانت نتاجاً للفلسفة والحضارة الأوروبية ، والنظرية الشيوعية ، كما وردت في أفكار كارل ماركس ، والتي عرضنا فيما تقدم بعضاً من ملامحها وبين المنهج والنظرية الخلدونية التي تتخذ من الفلسفة الإسلامية منطلقاً لها [٣٥؛ ص ٥] .

فلقد تبنى ابن خلدون نظرة متكاملة لقضايا الاجتماع الإنساني وال عمران الإنساني وضع من خلالها رؤيته للنظام السياسي هادفاً للوصول إلى علاقات ارتباطية بين الظواهر السياسية ونتائجها ذات الارتباط الوثيق بالقوانين التي شرعها الله وحده [٣٦]؛ ص ص ١١٢-١١٤] من خلال منهج علمي لخصه بقوله :

«فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الإخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري، الذي هو العمران ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته، وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له، وإذا فعلنا ذلك كان ذلك قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الإخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه، وحينئذ فإذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه، وكان ذلك معياراً صحيحاً يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه» [٣٧، ص ٦٠].

من هنا فإن ابن خلدون يرى أن الدراسة الفاحصة لشئون العمران تقتضي استيعاب جميع المتغيرات المؤثرة فيه سواء ما كان منها بيئياً، أو اقتصادياً، أو سياسياً، أو ثقافياً. مشيراً إلى أن الخلل أو الانحلال الذي يطرأ على الدول، إنما يرجع في المقام الأول إلى التغيرات التي يشهدها النظام الاجتماعي المصاحب بالتحويلات في المستوى المعيشي للأفراد.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه على الرغم من عدم وجود تعارض ظاهر بين ماركس وابن خلدون، فيما يخص التطور التاريخي للمراحل التي تمر فيها المجتمعات الإنسانية اجتماعياً، إلا أن هناك اختلافاً جوهرياً بينهما فيما يخص مصدر السلطة السياسية والمراحل الديناميكية لانبثاقها، كما أن الانتقال من مرحلة العمران الحضري إلى العمران البدوي التي تسبب انحلال الدول ما هو إلا حصيلة لأسباب أخلاقية ودينية وسياسية، وليست للأسباب الاقتصادية فحسب كما يرى كارل ماركس [٣٥؛ ص ٢٥].

وبالتالي نستطيع القول بإيجاز أن المنهج العضوي - الحتمي قد فشل في تحديد صورة واضحة ومحددة للهدف النهائي للعملية التنموية، مما يجعل من المستحيل الحكم على ماهية الدول سواء أكانت متقدمة أم متخلفة، ثم حجم هذا التقدم في حالة وجود بعض مؤشراتته نحو أهداف المجتمع المحتمومة.



أما المناهج التجريبية / الوصفية للعملية التنموية فتنتقل من فرضية أن هناك فروقاً واضحة بين أنماط السلوك والتصرفات بين سكان دول العالم الأول والثالث، والتي تلعب دوراً مهماً في توجيه العملية التنموية برمتها. وبالتالي فالمذهب الوصفي / التجريبي هو محاولة لرسم خطوط هذه الاختلافات بطريقة واضحة. فعلى سبيل المثال ترى المدرسة الوصفية / التجريبية أن إنسان دول العالم الثالث يتصف بمجموعة من أنماط السلوك التي تميزه عن إنسان دول العالم الأول، والتي من أهمها مستوى منخفض من المشاركة العامة النشيطة، والتطلعات المهنية والعملية، والفعالية، والإنجاز، واحترام الوقت، والتفأولية، والتخطيط، والالتصاق بالدولة، والقيم الاستهلاكية الرشيدة. . . الخ [٣٨ و ٣٩].

إلا أن من أهم الانتقادات التي توجه إلى المذهب التجريبي هو انغلاقه على الحاضر، بمعنى قلة اهتمامه أو بالأحرى انعدام قدرته على وضع تصورات عن التطور المستقبلي سواء لدول العالم الأول أو الثالث. إن استخدام هذا المنهج يبدو جلياً في كتابات لمر (Lemer) [١٨]، ماكيلاند (McCelland) [٢٠]، سميث وإنكلز (Smith and Inkles) [٣٨ و ٣٩]، والموند وقربا (Almond and Verba) [٤٠].

أما المذهب المعياري في التنمية فهو ينطلق من فرضية مؤداها أن ما هو غربي، فهو سوي، وبالتالي فإن النظم والاتجاهات تعتبر صحيحة بقدر تطابقها مع التجربة الغربية ونقطة النهاية للتنمية تتمثل في سيادة المبادئ الديمقراطية، وتعظيم المستوى الصحي والرفاهي لأفراد الدول، والقضاء على الحروب واحتواء آلام البشرية.

على الرغم من أن أنصار المذهب المعياري يقدمون في الكثير من الأحيان مؤشرات لنهاية التنمية يمكن ملاحظتها، وبالتالي قياسها كما هو الحال في حالة الرفاه الاجتماعي وإمكانية قياسه من خلال مستوى النمو، إلا أنه في أغلب الأوقات يقدم مفاهيم مجردة يكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، قياسها كالمفهوم الديمقراطي على سبيل المثال لا الحصر. على أن المشكلة الأهم هو عجزه في وضع خطوط واضحة للهدف النهائي للتنمية، ثم كيفية الوصول إلى هذه الأهداف.

كما تقدم نستطيع القول إن مفاهيم التغيير والنمو والتنمية هي من أهم المفاهيم الأساسية لدراسة هذا الحقل، فالدول لا تستطيع أن تنمو بلا تغيير، إلا أن هذا يقتضي تحديد الهدف النهائي للتنمية، وهو هدف فشلت إلى الآن معظم مدارس التنمية في وضع حلول عملية له.

### ثانياً: السياسات والعملية التنموية

الدولة بلا شك هي صاحبة دور مهم في العملية التنموية. فهي التي تملك قرار التنمية وتعيء له الطاقات اللازمة لبلوغ مراده. ولذلك فإن من أهم الملاحظات على الدراسات التنموية هو تركيزها الملاحظ على الدور الذي تلعبه السياسات التي تضعها الدول لتوجيه العملية التنموية، ولذلك فقد تناولت أدبيات التنمية دور السياسات من خلال خمس زوايا أساسية: الأولى، وصف العملية السياسية سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على المستوى الإقليمي، وذلك من خلال التركيز على مدى تأثير هذه السياسات على العملية التنموية إن سلباً أو إيجاباً، والثانية، مقارنة الفروق النوعية والكمية بين سياسات دول العالم الأول ودول العالم الثالث، ومدى تأثير هذه الفروق على عملية التنمية، والثالثة، التركيز على الدور الإيجابي المنتظر الذي يجب أن يلعبه النظام السياسي في العملية التنموية، وذلك من خلال النظر إليه كصاحب دور أول وأصيل في العملية برمتها، والرابعة، تحليل للدور السلبي للسياسات في العملية الاقتصادية والثقافية في التنمية من خلال تركيزها على قضايا الاقتصاد السياسي المحلي في دول العالم الثالث، والدراسات المتخصصة في نظرية التبعية ودورها في العملية التنموية، والأخيرة، خلق مفاهيم للنظام المثالي للدول النامية من خلال تركيزها على قيم الديمقراطية، والحرية، ومجتمع الرفاه وغيرها [٧؛ ص ٧]. إن هذه الزاوية الأخيرة هي زاوية يغلب عليها الطابع المعياري بالمعنى الذي تناولناه آنفاً.

إن الدور الذي يفترض أن تلعبه السياسات في التحليل النهائي للدراسات السابقة باختلاف مناهجها يمثل هدف التنمية ووسيلتها، وبالتالي فإن هناك شبه إجماع في أن دورها يجب أن ينطلق من خلال ثلاث فرضيات أساسية: أولاً: التسليم بحقيقة اختلاف العملية السياسية في دول العالم الثالث عنها في دول العالم الأول. هذا الاختلاف الذي من الممكن

أن يعزى إلى التباين في الأنظمة السياسية، والتركيبية الاجتماعية والثقافية لهذه الدول، ثم تجربتها التاريخية بإيجابياتها وسلبياتها. ثانياً: إن النظام السياسي هو صاحب دور أساسي وجوهري وأصيل في العملية التنموية، وبالذات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات على اختلاف أطرها الفكرية والعقائدية، وبالتالي فمن المستحيل بحث التجربة التنموية في بلد ما دونما الأخذ في الاعتبار دور النظام السياسي القائم في هذا الصدد. ثالثاً: التسليم بحقيقة أن العملية السياسية عالمياً ومحلياً غالباً ما تلعب دوراً سلبياً في العملية التنموية، سواء أكان هذا نتيجة للتبعية، كما تنادي بذلك أدبيات التبعية، أم طبيعة النظام المحلي أو العالمي.

على الرغم من الإجماع الملاحظ في الدراسات التنموية على الدور الذي تلعبه السياسات في العملية التنموية إلا أن هناك اختلافاً ملاحظاً أيضاً يتعلق بتحديد المتغير التنظيمي، الذي يعتبر صاحب الدور الأبرز والأهم في العملية التنموية، فبينما تركز بعض الدراسات على دور النخبة، يري آخرون أن العامة هم مفتاح العملية التنموية، في حين تركز دراسات أخرى على دور المؤسسات، بينما ترى دراسات أخرى أن الجماعات المنظمة مثل الأحزاب السياسية واتحادات العمال وغيرها هي العامل الأهم في العملية التنموية.

### ثالثاً: عملية التناسق والتفاعل بين السياسات والمحيط الاجتماعي

المفهوم الثالث الذي تركز عليه الدراسات التنموية هو ذلك التداخل الواضح فيما بين السياسات والأبعاد النفسية والإنسانية الذي يخلقه المحيط الذي يعيش فيه الفرد أو يعمل من خلاله [٧؛ ص ٨]. إن عملية التلازم هذه تنطلق من تقرير حقيقة أن السياسات لا تظهر من فراغ، وإنما تؤثر وتتأثر بالتراكيب الثقافية، والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، إضافة إلى عوامل أخرى مختلفة نفسية وعالمية. ومما يؤكد هذا التأثير هو ظهور فروع من الحقل تدرس مفاهيم التنمية الاقتصادية، التنمية الثقافية، التنمية السياسية، والتنمية الاجتماعية.

إن اكتشاف العلاقة القوية بين السياسات والأبعاد الأخرى للمحيط الاجتماعي ليست ظواهر حديثة، بل يمكن إرجاع بداياتها الأولى إلى النظريات التي ظهرت في أواخر القرن

التاسع عشر الميلادي وبداية القرن العشرين . إن المجتمعات الإنسانية طبقاً لفرضيات هذه النظريات وما تلاها نشأت وتكونت من خلال تفاعل أربعة متغيرات مهمة هي : التركيبة الاجتماعية للمجتمعات، والثقافة الاجتماعية السائدة، والسياسات التي اتبعتها تلك المجتمعات بدائها وحديثها، ثم العوامل الاقتصادية المتمثلة في النظام الاقتصادي السائد . هذه المتغيرات استخدمت للتدليل والاستنتاج على عملية التوازن في المجتمع، وبالتالي عامل الاستقرار الذي كان ولا يزال عاملاً مهماً من عوامل التنمية .

إن التناسق بين هذه المتغيرات الثلاثة يشكل بلا أدنى شك دلالة أكيدة على استقرار المجتمع وتوازنه، مما يستتبعه منطقياً نتيجة مهمة مفادها هي أن غياب هذا التناسق هو مؤشر مهم جداً على عدم الاستقرار، وبالتالي تظل حالة عدم الاستقرار هذه قائمة حتى تتمكن المجتمعات من استعادة التناسق بين هذه المتغيرات، وبالتالي تحقيق عملية الاستقرار .

فإذا نظرنا إلى المجتمعات التقليدية - على سبيل المثال - نجد أن المتغيرات السابقة الذكر قد حققت توازناً ساعد على خلق حالة من الاستقرار في تلك المجتمعات . فهي مجتمعات منظمة تتداخل تركيبها الاجتماعية حول مفاهيم العائلة والوحدة القبلية، سياساتها تتم عن طريق تحكيم أو حكم شيخ العشيرة أو القبيلة، ثقافتها تقوم على إعطاء الشرعية لمن يحكم على أسس النسب، ثم نظام اقتصادي يجعل المجتمع يعيش على حد أدنى من الكفاف .

وفي المقابل فالمجتمعات الحديثة هي تلك المنظمة كوحدة سياسية يطلق عليها لفظ «الدولة»، سياساتها تتم بواسطة الجماعات البيروقراطية على اختلاف هياكلها، ثقافتها السائدة تعطي الشرعية للنظام السياسي، وتقيمه على أسس الإنجاز، ثم تملك نظاماً اقتصادياً متخصصاً مدعوماً بيروقراطية كبيرة، وتحصل على فائض من البضائع والخدمات الأساسية التي تؤكد إيمان الجماعة بمؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

بناء على هذه المفاهيم الأساسية المتقدمة في عملية التنمية، ومن ثم طرق البحث في هذا العلم، يعرف الدكتور مونت بالمر (Monte Palmer) حقل التنمية بأنه :

«دراسة الطريقة التي تتداخل فيها السياسات مع المتغيرات الأخرى المحيطة بها لتصنع (سلباً أو إيجاباً) إمكانية قدرة دول العالم الثالث على التمتع بحياة ذات قيمة (quality of life) شبيهة بتلك التي تتمتع بها دول العالم الأول المتقدم صناعياً» [٤١؛ ص ٢٦].

على أن الملاحظ على تعريف بالمر السابق الذكر على الرغم من شموليته إلا أن تركيزه على وصف السياسات ودورها لا يجعله تعريفاً أمبريقياً، وبالتالي فإمكانية قياسه تبدو في غاية الصعوبة. إن هذا بلاشك يقودنا إلى تقرير حقيقة مهمة جداً ذكرناها فيما سبق، ونوردها الآن على سبيل التأكيد مؤداها أن مفهوم التنمية على الرغم من عملية التراكم المعرفي فيه، والذي بلغت حوالي الربع قرن أو تزيد، لا يزال مفهوماً غير محدد الأبعاد بدقة ووضوح كافيين.

### نحو محاولة لتأصيل مفهوم التنمية

إن حقل التنمية بحالته الراهنة يواجه انتقادات حادة تستلزم من الباحثين ضرورة أخذها في الاعتبار، ومن ثم الانطلاق منها لتجديد مسار هذا العلم، ونستطيع تقسيم هذه الانتقادات إلى قسمين رئيسيين:

أولاً: انتقادات على التصور النظري للدراسات التنموية.

ثانياً: انتقادات على التصور التجريبي لهذه الدراسات، والذي يعني بطريقة أخرى انتقادات على طرق البحث المتبعة فيه، وستتناول فيما يلي كل انتقاد من هذه الانتقادات على حدة.

### أولاً: مشكلة التصور النظري

على الرغم من هذا الكم الهائل من أدبيات التنمية، والتي تشكل تراثاً ضخماً لهذا الفرع من فروع المعرفة الإنسانية، إلا أننا نستطيع حصر الانتقادات التي وجهت إلى التصور النظري لمفهوم التنمية في مجموعة من النقاط الرئيسة المهمة التي عاقت وتعمق تطور الدراسات التنموية، والتي من أهمها:

١ - الطبيعة العرقية المتعصبة للأبحاث التي تناولت مفهوم التنمية، فهي حسب المفاهيم السائدة في أدبياتها لا تعدو إلا أن تكون «تغريباً» وبالتالي فالدول قد قسمت طبقاً لهذا

المنطلق إلى دول غربية ودول نامية، دونها الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الطريق الغربي للتنمية ليس هو بالضرورة الطريق الأوحده. إن الجذور التاريخية لهذه النظرة المتعصبة، كما يرى بالمر، تستمد جذورها من خلال مصدرين أساسيين [٧؛ ص ١٠] أولهما أن سيطرة الدول الغربية على دول العالم الثالث، من خلال فترة الاستعمار خلق انطباعاً لدى المشتغلين بهذا الحقل بأن هذه الدول متقدمة، وإلا فكيف استطاعت أن تسيطر على مقدرات هذه الدول ردهاً من الزمن. وثانيهما أن محاولات تعريف أهداف وطرق التنمية كانت مبنية في المقام الأول على أساس التجربة الغربية. ففي ظل عدم وجود نماذج واضحة لقيادة عملية التنمية، كان من المنطق اعتماد الباحثين الغربيين على التجربة التي مرت بها المجتمعات الغربية. إن مشكلة الطبيعة العرقية المتعصبة الدارجة في الدراسات التنموية لها أسبابها النفسية التي تكمن أساساً في عدم قدرة الباحثين على عزل قيمهم الشخصية وتحيزهم الحسي. فالإدراك الحسي غالباً ما يشكل الطريقة التي ينظر الباحث من خلالها إلى العالم من حوله، وتطبع بالتالي أنماط تفكيره ونظراته للظواهر الاجتماعية، بما في ذلك الظواهر التنموية.

٢ - الطبيعة الحتمية (deterministic) للنظريات التي تناولت مفهوم التنمية. هذه الطبيعة التقريرية، جعلت من تحول المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث أو المثالي حقيقة لا تقبل الجدل. ثم - والأدهى - أن هذه الأدبيات تفترض أنه بعد وصول الدول النامية إلى مرحلة التنمية الشاملة أو وضع المجتمع المثالي تظل ثابتة ولا تتغير، ويظل السؤال الرئيس هو لماذا؟

٣ - عجز الباحثون على تعريف خط نهاية التنمية، وبالتالي العجز عن تقديم إجابات مقنعة أو رسم صورة ملموسة عن شكل المجتمع المتقدم، وصفاته، ثم الطريقة التي نستطيع من خلالها التفريق بين المجتمعات المتقدمة وتلك التي في طور النمو. هذا العجز جعل من الصعوبة بمكان تقديم تعريف عالمي، جامع وشامل لمفهوم التنمية، أو على الأقل تقديم تعريف تجريبي لهذا المفهوم، وبالتالي عدم القدرة على إيجاد مقياس متفق عليه لترتيب الدول حسب مستواها التنموي، أو على الأقل رسم صورة لتطورها

باتجاه تنمية أقل أو أكثر [٧؛ ص ١١]. إن هذه المشكلة جعلت من مفهوم التنمية مفهوماً مائعاً ولا يخرج عن دائرة الشعارات المتداولة، وبالتالي نستطيع القول بأن عدم وضوح الهدف النهائي للتنمية جعل من محاولة وضع تصور لهدف التنمية التي يجب أن تسعى لها دول العالم الثالث حكم قيمي معياري (normative value judgement).

٤ - مشكلة وحدة التحليل (unit of analysis) والمتمثلة في اختلاف النظريات حول وحدة التحليل الأمثل، هل هي المجتمع أو الفرد أو الدولة أو النظام العالمي؟ فبينما تركز بعض النظريات على الأفراد باعتبارهم وحدة التحليل المناسبة، تركز أخرى على التركيب العام للمجتمع، في حين ترى أخرى أن الدولة هي المتغير المهم في العملية التنموية. إن المشكلة الأساسية في هذا الصدد تكمن في عدم قدرة الباحثين على الربط بين مستويات التحليل المختلفة. فميل الباحثين إلى التفسيرات النفسية للسلوك يجعلهم يركزون على المتغيرات الشخصية ودور الإنسان في العملية التنموية، وبالتالي تصوير سلوك الجماعات على أنه انعكاس لسلوك الأفراد واختياراتهم، في حين تميل النظريات الشاملة إلى تفسير السلوك الفردي على أنه انعكاس للنظام والمؤسسات السياسية القائمة [٧؛ ص ص ١١-٢١]. إضافة إلى ذلك فإن هناك مشكلة الاتفاق على عقلانية أو عدم عقلانية التصرف الفردي. فبينما يرى أولسن (Olsen) على سبيل المثال أن الأفراد العقلانيين يعملون على زيادة مصالحهم قريبة المدى [٤٢؛ ص ص ١١-١٢] يرى آخرون أن التصرف الإنساني تحكمه العاطفة أكثر من العقلانية [٤٣؛ ص ص ١٣٠٩-١٣٣٥]. إلا أن الاعتقاد بعقلانية التصرف الإنساني يعني في المقام الأول تجاهل الاختلافات الكثيرة والجوهرية للسلوك الإنساني، في حين أن الاعتقاد بوجود التجانس والضبط في هذا السلوك هو حلم أكثر منه حقيقة.

وأخيراً، نصل إلى المشكلة المتمثلة في عدم وضوح صياغة المفاهيم المستخدمة في أدبيات التنمية، والتي تشكل سداً منيعاً يحول دون وجود نظريات تنموية جادة. فعلى سبيل المثال لانجد تعريفاً للمجتمع، أو خواصه ومميزاته، أو حدوده، ومدى الاختلاف بين مفهوم المجتمع في دول العالم الأول عنه في دول العالم الثالث، ثم المقصود بعملية التوازن

الاجتماعي والسياسي، وغير ذلك من مفاهيم تعتبر أساسية في أية دراسات جادة. وبالتالي فإننا نستطيع القول بأن المفاهيم المستخدمة في أدبيات التنمية منها الغامض، ومنها تلك التي تحتمل أكثر من معنى. فكل باحث يستخدم تعريفاً إجرائياً (operational defenition) يكاد يكون مختلفاً شكلاً ومضموناً عن الآخرين، مما أعاق ويعوق جهود بناء نظرية علمية شاملة (macro-theory) للعملية التنموية.

### ثانياً: مشكلة التصور التجريبي

لعل من أهم الملاحظات على الأبحاث التنموية هو غياب المفهوم الإجرائي. فالمفاهيم تُتناول وكأن هناك معنى جامعاً وشاملاً في كل الأوقات والأمكنة. فكل باحث يفسر حدود المفهوم ومحتوياته ليتطابق مع غرضه الخاص، وباستخدام تعاريف إجرائية مختلفة، مما تمخض عنه بالضرورة اختلاف معنى المفهوم الواحد من دراسة لأخرى. إن هذه المعضلة كانت ولا تزال تشكل الكثير من المشكلات في هذا الحقل، ولقد لخص بالمر أهم هذه المشكلات بالنقاط التالية [٧؛ ص ص ١٣-١٤]:

- ١ - الصعوبة في مقارنة الأبعاد المختلفة لمفهوم التنمية. فالدراسات المقارنة والطويلة التي تستخدم مفاهيم غامضة قد تقود بالضرورة إلى الطريق غير الصحيح.
- ٢ - صعوبة إعادة دراسة بعض الدراسات السابقة والتي تقودنا بالضرورة إلى وضع شرعية وصحة هذه الدراسات في الاعتبار. فمن المسلم به أن الدراسات التي تستخدم كقواعد للنظريات والمفاهيم يجب أن يكون في المقدرة إعادة دراستها، وبالتالي إمكانية تطبيقها في مجتمعات مختلفة.
- ٣ - صعوبة الفصل بين المفاهيم المركبة والتي تحتمل أكثر من معنى، مما جعل أغلب الدراسات التنموية تعاني من عدم الدقة والوضوح.
- ٤ - المخاطرة في صنع وإعادة صياغة السلوك والتطورات التي لا تظهر في العالم الحقيقي، فإذا كانت المفاهيم التي يعتقد أنها تقدم الحقائق التجريبية لا يستطيع قياسها مباشرة أو بواسطة مراجعها التجريبية، فكيف نعرف أنها موجودة أصلاً. إن الحدس والبدئية هي عوامل مساعدة في تطور البحث العلمي، ولكن صحة نفاذ البصيرة يجب أن تقاس وتختبر إن عاجلاً أو آجلاً.



- ٥ - تقليل الضغط في تطوير مؤشرات تجريبية وأدوات إحصائية من شأنها مقابلة احتياجات هذا الحقل، مما جعل الحقل أسيراً للمتغيرات وليس للتجريب.
- ٦ - غموض مفاهيم التنمية جعلها قليلة النفع في مواكبة المشكلات التطبيقية، مما أفقدها الكثير من وثاقة الصلة العملية بموضوعاتها.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن اتجاه بعض الباحثين لتطبيق مفاهيم تحليلية غريبة ومحاولة قياسها على دول العالم الثالث قد أوجد الكثير من المشكلات البحثية التي وضعت بعضاً من أبحاث التنمية أمام علامات استفهام كبيرة. فعلى سبيل المثال - هناك اتجاه ملاحظ لبعض الدراسات لتطبيق بعض التعاريف الإجرائية التي استخدمت لقياس ظاهرة التنمية في الدول الغربية، والتي ثبت أنها لا تؤدي نفس الغرض. ففي دراسة أجريت على طلبة جامعة مراكش بهدف قياس الفعالية السياسية (efficacy) باستخدام مجموعة استبيانات طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية وجد أن هذا المقياس يقيس الانعزال (alienation) وليس الفعالية كما كان متصوراً. حيث كان الافتراض السائد أن استخدام البيانات ذاتها سيؤدي إلى نتائج مشابهة مهما اختلفت الظروف [٤٤؛ ص ص ٢١-٣٨].

والطريقة نفسها، قد يتساءل المرء عن مدى حيادية وعلمية بعض المفاهيم الغربية التي تناولت بعضاً من أبعاد السلوك الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في دول العالم الثالث وعلاقة ذلك بالتنمية. فدراسة ماكيلاند (MaCelland) التي حاولت رصد العلاقة بين ظاهرة الدوافع الإنجازية (achievement motivation) كظاهرة مهمة ومتلازمة من ظواهر النمو الاقتصادي يتناولها الأبناء عن الآباء، انطلقت من فرضية أنه كلما تعلم الأبناء الحاجة إلى الإنجاز، كلما أدى ذلك إلى زيادة ملاحظة في معدلات النمو الاقتصادي بعد أن يصل الأبناء إلى مرحلة النضج [٢٠]. إن القول بأن ظاهرة الإنجاز هو سلوك تنموي فقط لأنه سلوك غربي، كلام يحمل كثيراً من الإجحاف وعدم الإنصاف لدول العالم الثالث. فهذه المفاهيم قد صممت في الأساس لوصف ظاهرة السلوك في دول العالم الأول الصناعي، والتي لا تتفق في كثير من الأحيان مع تلك السائدة في دول العالم الثالث. كما أن وصفه لسكان دول العالم الثالث بالكسل وتجاهله لعلاقات القوى التاريخية بين دول العالمين الأول

والثالث، يضع الكثير من علامات الاستفهام حول مدى علمية وحيادية هذه الدراسات . وللتدليل على ذلك يجدر بنا الوقوف قليلاً لناقش ظاهرة التقليد أو البدائل التكنولوجية باعتبارها أحد المتغيرات التي من الممكن الوصول إلى اتفاق حول المفهوم الإجرائي بصددتها على اعتبار أن موضوعاً كهذا هو أقرب للعملية منه إلى المعيارية .

فلقد كان موضوع التكنولوجيا أو البدائل التكنولوجية موضوعاً لاهتمام الدارسين بموضوع التنمية، وذلك نظراً لما تسببه من آثار ملموسة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على ما اصطلح على تسميته بدول العالم الثالث. وينطلق استخدام درجة التطور التكنولوجي كمتغير مهم من متغيرات التنمية من فرضية أن التطور - إن وُجد - ما هو في حقيقة الأمر سوى استجابة لحاجات المجتمع، وبالتالي فهي تعبير عن الواقع الثقافي والاجتماعي في المحيط الذي تنشأ فيه .

فبساطة النظام التكنولوجي كانت واحدة من المعايير التي استخدمها كل من روجرز ولارسون (Rogers and Larson) في دراستهما عن خصائص النسق التقليدي، إلا أن فشل دراستهما في تحديد معايير البساطة التكنولوجية كانت واحدة من أهم وأبرز الانتقادات التي وجهت لتلك الدراسة [٤٥؛ ص ٤١].

أما ساتون وتوماس فورد (Sutton and Ford) فقد تناولوا موضوع النظم التكنولوجية السائدة في المجتمع كأحد أبعاد التنظيم الداخلي المصاحبة لعملية التغيير [٤٦؛ ص ٢٠٣-٢٠٦]، إلا أن هذه الدراسة قد أغفلت - مثلها مثل معظم الدراسات السابقة واللاحقة التي تناولت هذا الموضوع - نقطة مهمة فحواها أن النماذج التكنولوجية التي تطورت استجابة لحاجات مجتمع ما لا تصلح في أغلب الأحيان لمجتمع له ظروف مغايرة .

أما روستو فقد أورد الثورة التكنولوجية كأحد أهم المتغيرات اللازمة للمرحلة الثالثة من مراحل النمو الاقتصادي للمجتمعات وهي مرحلة الانطلاق. فالأخذ بالتكنولوجيا الحديثة

هي أهم ما سوف يستتبع هذه المرحلة . عموماً لقد جوهت نظرية روستو هذه بمجموعة من الانتقادات الجوهرية أهمها أن النظرية برمتها تحمل في طياتها بعداً أيديولوجياً من منظور أنها كانت رداً على النظرية الماركسية ذات المراحل الخمس ، إضافة إلى سرده للمراحل وكأن المسألة لا تعدو إلا أن تكون مراحل حتمية التعاقب ، وهو أمر ينافي الدقة والموضوعية . يضاف إلى ذلك أن هذه النظرية قد انطلقت في فرضياتها من خلال تجربة العالم الغربي ، وبالذات التجربتان الفرنسية والبريطانية ، مما يجعل نظرتها للتنمية لا تتعد كثيراً عن مفهوم التغريب [١٠ ؛ ص ٢٩] .

نخلص من ذلك إلى نتيجة مهمة فحواها أن التطبيق غير المميز للمفاهيم الاجتماعية الغربية لتحليل دول العالم الثالث ، وكذلك التحيز الواضح والموروث للنظريات الغربية المعاصرة ينذر بخطر حقيقي مفاده أن علماء الاجتماع الغربيين سوف يقومون بفرض مفاهيمهم على دول العالم الثالث ، سواء أكان ذلك مناسباً أم غير مناسب .

إن ردة فعل علماء الاجتماع في دول العالم الثالث تمثلت في رفع شعار معاد لوحدة التحليل الغربية انطلاقاً من كونها غير متناسقة ولا مقبولة لتحليل مشكلات العالم الثالث ، وبالتالي المناداة بضرورة تطوير إطار معرفي غربي (paradigam) للعلوم الاجتماعية مستقلاً عن ذلك الإطار المعرفي الغربي . فلقد بدأ هذا الاتجاه والذي اتخذ في بداية الأمر صورة الاجتهاد الفردي من قبل الباحثين ، قبل أن يتطور إلى اتجاه جماعي من خلال مجموعة من الندوات والمؤتمرات ابتداءً من مؤتمر « النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي » الذي عقد في الجزائر عام ١٩٧٣ م ، وانتهاءً بمؤتمر « نحو علم اجتماع عربي » في تونس عام ١٩٨٥ م ، والذي تبلورت فيه فكرة تأسيس علم اجتماع عربي يكون أكثر قدرة على تناول ظواهر التخلف في الوطن العربي من خلال دراسة وتحليل أسبابه [٤٧ ؛ ص ص ١٧٩-١٩٨] .

أما المشكلة المنهجية الثانية فتتمثل في خطأ تطبيق الأساليب الإحصائية لتحليل أنماط وظواهر التنمية في دول العالم الثالث . هذه المشكلة تتراوح بين الاعتقاد الخاطئ بأن النماذج الإحصائية المعقدة قد تعوض المعلومات الرديئة ، أو من خلال استخدام نماذج التردد

(regression models) التي تحاول المقارنة بين وحدات لا يمكن مقارنتها، أو بسرد تلك التحاليل التي لا توضح شيئاً، أو من خلال إيراد نتائج غير شرعية استخلصت من خلال تطبيق أسلوب إحصائي خاطئ، أو إيراد تفسيرات مختارة يقصد منها فقط برهنة وجهة نظر الكاتب وبرهنة فرضيته ليس إلا.

### ملاحظات ختامية

قدّمنا في الجزء السابق من هذه المقالة ما نعتبره جهد المقل لدراسة مفهوم التنمية من خلال محاولتنا رصد ملامح تطور المفاهيم الأساسية لهذا الحقل من حقول المعرفة الإنسانية، ثم طرق البحث العلمي المتبعة فيه، مما يمكننا من القول بأن معالجة النظريات التنموية لمسألة «التقدم» و«التخلف» لم تكن دقيقة أو كافية على أي حال من الأحوال، وذلك إما بسبب الطابع العمومي الذي سيطر عليها، أو بسبب غموض العلاقات والمتغيرات التي ناقشتها. إن هذا القول قادنا ويقودنا إلى استخلاص نتيجة أوردناها آنفاً ونوردها الآن على سبيل التأكيد، مفادها أنه على الرغم من هذا الكم الهائل في أدبيات التنمية إلا أن هذا الفرع في حقيقة أمره لا يعدو إلا أن يكون فرعاً وليداً لا يزال يجهو، وبالتالي فمستوى إنجازاته لم يرق، بأي حال من الأحوال، إلى مستوى طموحات المشتغلين فيه. وبالتالي فإن نظريات التنمية على وضعها الراهن تحتاج إلى عملية إعادة بناء تمكنه من تطوير نظرية أكثر علمية وفعالية تقدم إجابات منطقية ومقنعة لجوهر وأهداف العملية التنموية برمتها وبأبعادها المختلفة [٤٨؛ ص ١٤٨].

إن عملية إعادة البناء للنظريات التنموية تعني في المقام الأول وجوب الانطلاق الملموس من واقع دول العالم الثالث، والذي يعني ضرورة البعد عن الطابع المثالي الذي صبغ ولا يزال يصبغ الدراسات التنموية بطابعه. وبالتالي فإن التحدي الذي يقع على كاهل دارسي التنمية هو عمل جاد يستهدف مزيداً من التطوير والتعديل للمسار الحالي للنظريات التنموية تأخذ في طابعها الشمول والتكامل والانبثاق من معاناة دول العالم المعني [٤٩].

وعلى الرغم من أن التراكم العلمي لهذا الحقل خلال السنوات الماضية لم يوصل إلى رؤية واضحة المعالم لماهية هذا الحقل، والذي كان نتيجة منطقية للفلسفات الجزئية الناقصة التي تزخر بها أدبيات التنمية، والتي أريد لها التطبيق من غير وعي [٥٠؛ ص ١٥]. إلا أنها تشكل بلا أدنى شك الطريق الذي نستطيع من خلاله بذل بعض الجهد للوصول إلى طريق قد يمكننا من حل بعض الإشكاليات على صعوبتها. فهذا التراث - بباهيته الراهنة - يقودنا إلى وجوب التسليم بمجموعة من الحقائق التي يجب أن يعترف بها أولاً، ومن ثم الانطلاق منها في محاولة لتصحيح مسار هذا الحقل القديم - الوليد من فروع المعرفة الإنسانية.

أولى هذه الحقائق هي أنه على الرغم من مرور ما يقارب نصف القرن من الزمان على بداية اشتغال الباحثين في هذا الحقل، إلا أن مفاهيمه لا تزال تصطبغ بنزعة عرقية سببت تداخلاً مفاهيمياً (overlapping) بين مفاهيم التنمية والتغريب مما أعاق الباحثين عن التركيز الجاد في النظر إلى هدف التنمية من وجهة نظر العالم المعني، ألا وهو العالم الثالث، مع استثناء لبعض المحاولات التي ذكرناها آنفاً والتي شكلت المرحلة الثالثة من مراحل تطور الدراسات التنموية.

أما ثانياً هذه الحقائق فهي فشل محاولة الوصول إلى تعريف شامل ومسلم به من قبل الجميع. فتحديد خط النهاية للعملية التنموية، والذي يشكل الهدف الأساسي من العملية التنموية برمتها هو بلا أدنى شك «طموح يجانب قدرة هذا العلم في الوقت الحاضر» [٧؛ ص ٢٣؛ ٥١؛ ص ٢١] بالإضافة إلى أن المحاولات التي بذلت في سبيل تحويل النظريات والمفاهيم التي تكاد تكون الغالبة في أدبيات التنمية إلى فرضيات ونظريات تجريبية تكاد تكون معدومة. إن هذا يستلزم بلاشك المناداة بتوجيه الجهد العلمي توجيهاً يركز على محاولة رصد أبعاد العملية التنموية [٥٢؛ ص ١٥] والتي من الممكن ملاحظتها، ومن ثم قياسها.

وأخيراً، فإن الدراسات التنموية سابقها ولاحقها قد أغفلت جانباً مهماً ألا وهو التركيز على الاختلافات والتطابق الملاحظ الذي يمكن قياسه تجريبياً بين ما يسمى بدول العالم

الأول والثالث، مما استتبعه عدم بذل أي محاولات جادة لإيجاد تعاريف عملية (operational definition) لأبعاد مفهوم التنمية المختلفة، وبالتالي فإن تدارك هذا النقص سيساعد بلاشك على التخلص من مفاهيم المجتمع المثالي والأفكار المثالية التي تدور في إطارها معظم الدراسات التنموية قديمها وحديثها [٧؛ ص ٢٤].

هذا باختصار شديد ما خلفه تراث التنمية، وبالتالي فإن أي محاولة لتصحيح المسار يجب أن تبدأ من خلال محاولة التغلب على تلك المشكلات السالفة الذكر.

ففيما يتعلق بالمشكلة الأولى فإن التركيز على الاختلافات التجريبية بين دول العالم الأول والثالث سيشكل بلا أدنى شك صمام أمان يجنب الباحثين البقاء في دائرة مشكلة التعصب العرقي التي كانت ولا تزال سمة غالبية لمعظم الدراسات التنموية. فالاعتقاد بأن دول العالم الأول هي الأفضل، أو أن دول العالم الثالث هي الأسوأ، وبالتالي فيجب عليها أن تلحق بركب الحضارة الغربية لتكون أفضل، هي أقوال لا تتعدى أن تكون وجهات نظر تقع ضمن إطار ما يجب أن يكون، والمفروض أن تقوم بدلاً منها دراسات تجريبية تركز على عملية الاختلافات الظاهرة والمجربة بين هذين العالمين. إن هذا الأسلوب سيمكننا - بلا أدنى شك - من إطلاق أحكام موضوعية منها على سبيل المثال - لا الحصر - القول بأنه إذا أرادت دول العالم الثالث الوصول إلى ميزة الخصائص المادية (material attributes) التي وصل إليها العالم الغربي، فإن عليها تبني استراتيجيات محددة ستمكنها من الوصول إلى تلك الأهداف المنشودة. ولذلك فإن عملية التركيز على الحقائق المجربة سوف يؤدي إلى ظهور مفاهيم تعكس حقيقة تجربة دول العالم الثالث بدون خلفيات معيارية. إن ما هو مطلوب للتخلص من النزعة العرقية التي صبغت الدراسات التنموية هو - باختصار ملح - مفاهيم يمكن قياسها بالوسائل التجريبية.

أما فيما يتعلق بالمشكلة الثانية فيجب علينا بادئ ذي بدء التسليم بحقيقة أن البحث في محاولة خلق تعريف عام للتنمية، قد جوبه بمشكلتين مهمتين لا يبدو أن هناك في الأفق أملاً في حلها في الوقت الراهن على الأقل تتمثل الأولى في عدم القدرة على التنبؤ لما سوف

يكون عليه مستقبل التنمية الإنسانية بغير الرجوع إلى التجربة الحالية، أما المشكلة الثانية فتظهر في الخلفية المعيارية التي تكاد تكون الغالبة على الأدبيات التنموية [٧؛ ص ٢٥]، فطالما أن الأفراد يختلفون في نظرهم إلى شكل العالم، سيبقى من الصعب الوصول إلى حالة توافق جامع لمفهوم التنمية، وما يبقى بعد ذلك هو تعريف للحقل، أو الحقول الفرعية المختلفة. إن هذه الحقيقة قد حدثت ببعض الباحثين إلى رفض مصطلحي التقدم والتنمية باعتبارهما يؤديان إلى تقسيم وهمي لدول العالم. فكل الدول على اختلاف أنماط أنظمتها السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية تمارس عملية التنمية بشكل يكاد يكون مستمراً، وبالتالي فإننا عندما نأخذ جميع مظاهر الدولة وحضارتها بغرض مقارنتها مع مظاهر أخرى لدول أخرى، فإننا سنجد بكل تأكيد أن لكل دولة مظاهر بعضها متقدم والآخر متأخر [٥٣؛ ص ١٨٢]. هنا يجب التنويه إلى أن هذه المشكلة ليست مقصورة على مفهوم التنمية فحسب، بل لعلها تكاد تكون عامة في جميع فروع العلوم الاجتماعية.

إن الجهود التي تحاول إيجاد تعريف مانع وشامل للتنمية يجب أن تنصب وتركز على قياس وتحليل الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية المختلفة لمفهوم التنمية والتي تكون ملموسة، وتتناولها بلا خلفيات معيارية. فنوعية الحياة المنسوبة للمجتمعات التي توصف «بالتقليدية» قد تنطبق في حقيقة الأمر على القليل من مظاهر الحياة التقليدية في مجتمع ما، فواقع الدول النامية في كثير من الأحيان يكاد يكون على نقيض الافتراضات النظرية الشائعة. فإذا افترض للمجتمعات المتقدمة توجهات إنجازية [٢٠]، فليس هناك سبب للافتراض بأن المجتمعات النامية تتصف بالضرورة بتوجهات الغزو والسلب [٥٤؛ ص ٥٤]. وبالتالي فإن إيجاد مفهوم تجريبي مقياس سيؤدي بالضرورة إلى قاعدة تجريبية نظرية لمفهوم أعم وأشمل للتنمية بجميع أبعادها. إن هذا سيقود بكل تأكيد إلى الإجابة عن الأسئلة المهمة التي ليس لها إجابة إلى الآن، ثم إلى دراسة عملية التقارب النظري (theoretical relevance) بين الدراسات التنموية المتعددة ومناهجها المختلفة، مما سيؤدي إلى توافر المعلومات اللازمة لنمو الحقل. والأكثر من هذا أن الطبيعة المتشابهة لكثير من الأسئلة المبحوثة ستؤدي إلى فرص ثمينة للمشاركة في المعلومات، وبالتالي تطور ونمو مفاهيم جديدة.

أما النقطة الثالثة المطلوبة لعملية بعث الروح للدراسات التنموية فتتطلب من الباحثين في هذا الحقل التركيز على الاختلافات التجريبية المرئية والملموسة بين دول العالم الأول والعالم الثالث، بدلاً من التركيز على محاولة وضع تصور للنموذج المثالي. فـنموذجي التحليل «التقليدي» و«المثالي» ما هما في التحليل النهائي سوى مجرد افتراضين لا يعكسان تصوراً حقيقياً لواقع الدول النامية، بقدر ما هما مجرد تجريدات تعكس بعضاً من عناصر الحقيقة «وليس كلاً» بهدف تسهيل فهم العملية التنموية [٥٥؛ ص ٢]. إن هذا الهدف يمكن الوصول إليه عن طريق مجموعة من الخطوات الأساسية التي تهدف في مجملها إلى إضفاء الطابع العلمي على الدراسات التنموية والتي من أهمها:

أولاً: أن تأخذ الدراسات التنموية طابعاً منهجياً من خلال التركيز على ما هو كائن بدلاً مما يجب أن يكون، بمعنى أن تأخذ الدراسات التنموية طابعاً يقترب كثيراً من الطابع العلمي، ويتعد ما أمكن عن الطابع الفلسفي الذي يكاد يكون غالباً على الدراسات المعاصرة. مما سيؤدي بالتالي إلى خطوات أساسية باتجاه دراسة ومقارنة مفاهيم أكثر وضوحاً.

فالتحيز على ما هو كائن من خلال دراسة عملية الاختلافات والتشابه الملاحظ بين دول العالم الأول ودول العالم الثالث سيؤدي بالتأكيد إلى تسهيل الخطوات الهادفة إلى تقديم تعريف الأبعاد المتعارف عليها للتنمية، فبدلاً من التخمين عن العلاقات المثالية، يجب أن تكون وجهة الدراسات التنموية هي التركيز على الإجراءات الحقيقية التي من الممكن ملاحظتها، وبنفس الطريقة، فإن التركيز على العالم الحقيقي سيجعل من السهولة امتحان العلاقات المتداخلة بين الأبعاد المختلفة للسياسات، وكذلك بين العلاقات والأبعاد الأخرى للمحيط الاجتماعي. مما سيعزز من القدرة على تقديم مؤشرات تجريبية لأبعاد محددة للتنمية، فطالما أن أبعاد التنمية مرتبطة بالتصورات التخمينية، فإن المحاولات التجريبية القياسية هي في حكم المستحيل، فكيف يستطيع الباحث أن يقيس مستقبلاً مجهولاً؟. كما أنها ستقود بالضرورة إلى التركيز على الوضوح المفهومي وتطوير مؤشرات تجريبية، وبالتالي إلى إثراء وإمداد الحقل بقواعد أساسية مثل الاختلاف والتشابه بين الدول بالنسبة لأبعاد معينة للتنمية. ثم تطور الدولة الواحدة بالنسبة لبعد واحد أو أبعاد مختلفة



للتنمية. وعليه فإنه ليس على الباحث أن يخمن أو يتخيل الاختلافات بين دول العالم الأول والثالث، وبالتالي فإن الوضوح في المفاهيم وتطوير مؤشرات تجريبية سيؤدي لإعادة النظر في الكثير من الدراسات، مما يؤدي بدوره إلى بناء قاعدة تكون منطلقاً لنظرية تجريبية للتنمية [٧؛ ص ٢٥].

ثانياً: أما بالنسبة للقضايا المعيارية، والتي تمثل لب القصور المفهومي في الدراسات التنموية، فإن التركيز على الاختلافات التجريبية بين دول العالم الأول والثالث سوف يؤدي بالضرورة إلى التركيز على الواقع الفعلي لدول العالم الثالث، انطلاقاً من حقائق أول لنقل أطر منهجية تجريبية واضحة المعالم تمكننا من عملية القياس العلمي للمتغيرات الأساسية في العملية التنموية، التابع منها والمستقل برهان مبني على معلومات تجريبية في إطار نظري واضح، على عكس المفاهيم الغامضة التي تزخرها أدبيات التنمية. إن هذه النقلة ستشكل - بلا مرأ - نقلة نوعية جيدة من النموذج المثالي (الحالي) إلى الواقعي (المنشود) وذلك من خلال التركيز على الاختلافات المرئية المقاسة بين دول العالم الأول والثالث، والتي سوف تغذي الحقل بنقاط تركيز ملموسة ومجربة، مما سيؤدي إلى تطوير نظريات تجريبية تربط بين الأبعاد المختلفة للتنمية وربما إلى مفاهيم أشمل وأوسع للتنمية بحد ذاتها.

إن القول بأن المفاهيم المستعملة في تحليل التنمية هي مفاهيم موجودة بالفعل، يعني أنه يجب أن يكون من الممكن قياس وجودها. إن التركيز على الجهود التي تهدف إلى وضع مفاهيم عملية للمفاهيم المستعملة حالياً ستخدم بكل تأكيد العلم بطرق مختلفة، فهي ستمكن الحقل من الاستفادة من التجربة والتراث الماضيين للحقل، ويمكن الباحثين في الوقت ذاته من تجاهل المفاهيم التي تعوزها القاعدة التجريبية، وسيصبح من الممكن حصر التداخل بين المفاهيم مما سيؤدي بالضرورة إلى القضاء على تلك المفاهيم العائمة ليحل محلها مفاهيم محددة من الممكن قياسها، وأخيراً سيجعل من السهولة مقارنة الظواهر المتشابهة. إن الهدف النهائي من عملية إعادة البناء للدراسات التنموية هو الوصول إلى المعلومة العلمية الموثقة، والتي ستشكل نقطة بداية واضحة ومنطقية لبلوغ الهدف المنشود والمتمثل في بناء نظرية تنموية شاملة ومتكاملة.

## المراجع

- Huntington, S. "The Change to Change: Modernization, Development, and Politics." *Comparative Politics* 3 (1971), 288-290. [١]
- Clark, R. *Power and Policy in the Third World*. New York: John Wiley and Sons Inc., 1982. [٢]
- Mountjoy, A. "The Third World in Perspective." In Mountjoy, A. (Ed). *The Third World: Problems and Perspective*. Hound Mills: Macmillans, 1978. [٣]
- المشاط، ع. التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا. دولة الإمارات المتحدة، العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع ١٩٨٨م. [٤]
- Weiner, M. (Ed.). *Modernization*. New York: Basic Books, 1966. [٥]
- Kornay, B. *Hierarchy within The South: In Search of A Relevant Theory*, Third World Yearbook, Vol. II, UNESCO, 1986. [٦]
- Palmer, M. "Conceptualization Political Development: The Need for Empirical Rigor." A Paper presented at the roundtable 'What is Political Development, 1987 Annual Meeting of the American Political Science Association. Chicago: U.S.A., 1987. [٧]
- محمد، ع. م. أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م. [٨]
- Rostow, W. *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*. Cambridge: Cambridge University Press, 1973. [٩]
- Al-Zaim, I. *Problem of Technology Transfer: A Point of View of the Third World*. Vienna: Institute for Development, 1978. [١٠]
- Parson, T. and Shils, Edward A. (Ed.). *Toward a General Theory of Action*. Cambridge: Mass. Harvard University Press, 1954. [١١]
- السيانوطي، ن. علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١م. [١٢]
- Hall, J. "Changing Conception of Modernization of Japan." In: *Changing Japanese Attitudes toward Modernization*. Jansence, M.B. (Ed.), N. Y.: Princeton University Press, 1965. [١٣]
- Ginsburge, N. *Ethos of Economic Development*. Chicago: University Press, 1961. [١٤]
- White, L. *The Science of Culture*. New York: Farrar, 1949. [١٥]
- Weller, R. and Sly, D. F. "Modernization and Demographic Change: A World View." *Rural Sociology* 34 (1969), 313-320. [١٦]
- Lerner, D. *The Passing of the Traditional Society. Modernizing the Middle East*. New York: Free Press, 1958. [١٧]
- . "Modernization: Social Aspects." In *International Encyclopedia of Social Science*, Vol. 10, Shills, D.L. (Ed.), New York: MacMillan Co. and Free Press, 1968. [١٨]
- Levy, M. Jr., *Modernization and the Structure of Societies*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1966. [١٩]
- MaCelland, D. *The Achieving Society*. Princeton, N. J.: Davan Nostrand, 1961. [٢٠]
- Pye, L. *Politics, Personality and Nation Building*. New Haven: Yale University Press, 1967. [٢١]

- [٢٢] Moor, W. *Social Change*. New Jersey: Prentice-Hall, 1963.
- [٢٣] الحسيني، س. *دراسات في التنمية الاجتماعية*. القاهرة: دار المعارف المصرية، ١٩٧٣ م.
- [٢٤] رمسيس، ن. «النظرة الغربية والتنمية العربية». *المستقبل العربي*، ٦٤، العدد ٦ (١٩٨٤ م).
- [٢٥] Apter, D. *The Politics of Modernization*. Chicago: The University of Chicago Press, 1965.
- [٢٦] Bedew, J. "The Clashing Path of Modernization." *Journal of International Affairs*, 192 (1965).
- [٢٧] Nettle, J. "Strategies in the Study of Political Development." In *Politics and Change in Developing Countries*. Colin, Ley (Ed.). Cambridge: Mass, The University Press, 1969.
- [٢٨] Bendix, R. *Traditional and Modernity Reconsidered*. Cambridge: Mass, The University Press, 1971.
- [٢٩] Horowitz, I. *Three World of Development*. New York: Oxford University Press, 1972.
- [٣٠] Dahy, T. "Military Organization as an Agent for Modernization, Case Study: The Saudi Arabian National Guard." *Ph. D. Dissertation*, Florida State University, 1988.
- [٣١] Shaker, F. "Modernization of Developing Nations: The Case of Saudi Arabia." *Ph. D. Dissertation*, Purdue University, 1972.
- [٣٢] Crozier, R. "Medicine, Modernization, and Cultural Crisis in China and India." *Comparative Studies in Society and History* 2 (1976), 275-291.
- [٣٣] غيث، م. ع. *قاموس علم الاجتماع*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨ م.
- [٣٤] حسن، ع. م. *التنمية الاجتماعية*. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٢ م.
- [٣٥] حقيقي، ن. *الخلدونية: العلوم الاجتماعية وأساس السلطة السياسية* (ترجمة الياس خليل). بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣ م.
- [٣٦] ربيع، ح. *مذكرة التحليل السياسي*. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٠ م.
- [٣٧] ابن خلدون. *تاريخ العلامة ابن خلدون*، المجلد الأول (المقدمة). بيروت: دار الكتاب اللبناني. ١٩٥٦ م.
- [٣٨] Smith, D. and Inkles, Alex. "The OM Scale: A Comparative Socio-Psychological Measure of Individual Modernity." *Sociometry* 29 (1966), 353-377.
- [٣٩] —————. *Becoming Modern*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982.
- [٤٠] Almond, G. and Verba, Sidney. *The Civic Culture*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1963.
- [٤١] Palmer, Monte. *The Dilemmas of Political Development*, 3rd ed. Itasca, III: F. E. Peacock Publisher Inc., 1985.
- [٤٢] Olson, M. *The Rise and Decline of Nations*. New Haven: Yale University Press, 1982.
- [٤٣] Coleman, J. "Social Theory, Social Research, and a Theory of Action." *American Journal of Sociology*, 91 (1986), 1309-1335.
- [٤٤] Medelcovych, M. and Palmer, Monte. "The University and the Redicalization of the Disenfranchized Youth: A Case Study of Moroccan University Student." *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, 6 (1982), 21-38.

- [٤٥] Rogers, E. and Larson, O. "The American Setting." In James Gopp (Ed.) *Our Changing Rural Society*. Iow: State University Press, 1962.
- [٤٦] Sutton, W. and Ford, T.R. "The Impact of Change on Rural Communities." In James Gopp (Ed.) *Our Changing Rural Society*. Iow State University Press, 1962.
- [٤٧] ناجي، م. «علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والعالمية». مجلة العلوم الاجتماعية، ١٩٧١م.
- [٤٨] سفر، م. م. ثقب في جدار التخلف. الرياض: دار الصافي للثقافة والنشر، ١٩٨٩م.
- [٤٩] بيرو، ف. فلسفة جديدة للتنمية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢م.
- [٥٠] عمر، أ. أ. فلسفة التنمية، رؤية إسلامية. الخرطوم: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٨٩م.
- [٥١] محيي الدين، ع. التخلف والتنمية. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٥م.
- [٥٢] سفر، م. م. التنمية قضية. الرياض: تهامة للنشر والتوزيع، ١٩٨٠م.
- [٥٣] Baraibanti, R. "The Nics: Confronting U. S. Autonomy." In Feinberg, R. and Kallab, V. (Eds.), *Adjustment Crisis in the Third World*. Washington, D. C.: Overseas Development Council, 1977.
- [٥٤] Bill, J. and Hardgrave. L. *Comparative Politics: The Quest for Theory*. Lanham, MD: University Press of America, 1981.
- [٥٥] Tachau, F. "Introduction." In Tachau (Ed.), *The Developing Nations. What Path to Modernization?*. NewYork: Harper and Row, 1972, 1-8.

## Critical Study of Concept Development

**Talal M. Dahy**

*Assistant Professor, Department of Political Science, College of Administrative Sciences, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia*

(Received 20/10/1411; Accepted for Publication 23/4/1412)

**Abstract.** Development is a comprehensive, cultural, and time-bound concept. Although it is subject to ongoing research, the concept of development has not been standardized. Consequently, the use of the term by different scholars may imply the agreement which in fact does not exist. Furthermore, scholars used to refer the under-development status in the so called third World countries to there the socio-cultural structure. The path of development according to this point of view is to change this structure so that it could be similar to that of so called developed nations. Hence, there is overlapping between the major concepts of the field such as westernization, modernization, and development.

The lack of standardization forces each scholar to operationalize his concept in a way that might be different from that of others which generally added serious obstacles in the promotion of the field of development.

This study aims to critique the statue of the literature of development as it does exist by showing the major weaknesses in it with the hoping to set up general principles which could help to operationalize this concept scientifically.